Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الأول، 2025

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2023)

عثمان سالم عبد المجيد *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا.
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): othmanothmanabdulmajd@gmail.com

The impact of foreign trade on economic growth in Libya during the period (2000-2023)

*Othman Salem Ali Abdulmajid
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya.

Received: 02-05-2023; Accepted: 12-06-2025; Published: 24-07-2025

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح هيكل التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة من 2000 – 2023 وقياس أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن للواردات تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي في ليبيا، ويرجع هذا الأثر السلبي لطبيعة الواردات الليبية التي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائيًا بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا.

الكلمات الدالة: النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، التجارة الخارجية.

Abstract

The study aimed to clarify the structure of foreign trade in Libya during the period from 2000 to 2023 and to measure the impact of exports and imports on economic growth in Libya. The study employed a descriptive and analytical methodology. It concluded that imports have a significant negative impact on Libya's economic growth. This negative effect is attributed to the quality of imported goods, which are predominantly consumer goods. The negative coefficient of imports reflects their adverse effect on economic growth, as the importation of consumer goods comes at the expense of capital goods. This leads to a trade balance deficit and weakens domestic production. Additionally, fluctuations in oil prices and production, along with the fact that most export revenues are used to finance imports instead of being invested in productive projects.

Keywords: Economic growth, exports, imports, foreign trade.

المقدمة

تشكل التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها جميع دول العالم لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، خاصة في ظل تزايد الانفتاح الاقتصادي والعولمة التي أصبحت سمة بارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الأخيرة، وقد اهتمت الدول النامية بالتجارة الخارجية لزيادة صادراتها وجذب الاستثمارات لا تحسين الوضع المعيشي، إذ تسهم التجارة الدولية في توسيع الأسواق أمام المنتجات المحلية، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيراد، وتعد الإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية

من ابرز مواضيع التجارة الخارجية التي نوقشت في الآونة الأخيرة، حيت لجات الولايات المتحدة الامريكية إلى اتخاذ إجراءات حمائية اتجاه الصين، مثل رفع الرسوم الجمركية، وذلك لارتفاع عجز ميزانها التجاري من الصين، ونظراً إلى أن هدتين الدولتين تعدان من ضمن أكبر الدول اقتصادياً من المتوقع أن تؤثر هذه الإجراءات في الاقتصاد العالمي.

وليست ليبيا باستثناء من هذه الدول، فقد اكتسبت التجارة الخارجية أهمية مضاعفة نظراً لخصوصية الاقتصاد الليبي، الذي يتسم بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد كبير على تصدير النفط الخام، إذ تمثل عائدات النفط أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، أن هذا الاعتماد المفرط على صادرات سلعة واحدة يجعل الاقتصاد الليبي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات مباشرة على الأداء الاقتصادي الكلي. ومن جهة أخرى، تعتمد ليبيا بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات المختلفة، في ظل محدودية الإنتاج المحلي وضعف قاعدة التنويع الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تعتبر التجارة الخارجية من اهم العوامل التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي في ليبيا رغم التحديات التي تواجهها، وذلك بسبب لعدم استفادتها من إمكانيات التجارة الخارجية بشكل فعال، وبذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: (ما مدى تأثير التجارة الخارجية، ممثلة في الصادرات والواردات، على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2023؟)

فرضيات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة الفرضيات التالية للتحقق منها باستخدام الأدوات القياسية المناسبة:

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2023.
- توجد علاقة سلبية أو محدودة بين الواردات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال نفس الفترة.
- تؤثر التجارة الخارجية ككل (الصادرات والواردات معًا) بشكل معنوي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبرز الدور الذي تقوم به التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لليبيا تتناول، خاصة في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية، حيث يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة صناع القرار في تبني سياسات تجارية أكثر فاعلية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الواردات والصادرات، وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح هيكل التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة من 2000 – 2023 وقياس أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج القياسي من خلال استخدام الأساليب الكمية القياسية لقياس اتر متغيرات التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2023

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولي: عمار سالم، عائشة عبد السلام، اتر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2010 – 2020، هدفت الدراسة إلى ابراز اتر التجارة الخارجية بشفيها الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا وتسليط الضوء على المتغيرات ودورها في النمو الاقتصادي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى هناك عدة عوامل تؤثر على قطاع التجارة الخارجية تساهم في تحقيق إنتاجية اعلي منها إقامة المشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل في قطاعات التجارة.

الدراسة الثانية: اتر الجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين 1995 – 2014، هدفت الدراسة الي استقصي اتر النمو في مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، السلعية والكلية على كل من النمو الاقتصادي والتنمية، واستخدمت المنهج القياسي الذي يربط بين الواردات والصادرات والنشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتر معنوي ملحوظ للنمو في الواردات على النمو في النشاط الاقتصادي، واتر إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي، بينما يؤثر النمو في الصادرات معنوياً على النشاط الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: عابد بن عابد، تقدير اتر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، واستخدمت المنهج القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أنه عانت اغلب النماذج الفردية من مشاكل قياسية نتيجة الارتباط المتعدد أو خطا التحديد مما ادي إلى عدم معنوية المعلمات وظهور إشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيرية. وبعد تقدير النموذج بالأسلوب الجمعي، تحسنت كفاءة النموذج، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، بالرغم أن مرونة كل متغير كانت اقل من الواحد.

الدراسة الرابعة: عبد السلام مسعود، محمد سليمان، اتر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتر النمو الاقتصادي على الاقتصاد الليبي في الفترة 1988 – 2018، باستخدام المنهج التحليلي الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصادرات تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل

محاور الدراسة:

العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

التجارة الخارجية في ليبيا.

التحليل القياسي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2023)

المبحث الأول: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

مفهوم التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية احد الاعمدة الأساسية في اقتصاديات الدول وتُعرف التجارة الخارجية بأنها ما تقوم به الدول من تبادل للسلع والخدمات، بحيث تستفيد هذه الدول من حيث تقليل التكلفة وزيادة القدرة الإنتاجية (Krugman & Obstfeld, 2018). ويمكن التميز هنا في التجارة الخارجية إلى صادرات تمثل السلع والخدمات المنتجة محليًا والمباعة للخارج، والواردات التي تمثل السلع والخدمات المشتراة من الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلي (World Bank, 2023).

مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في انتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة وعادة ما يقاس بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو مفهوم كمي يعكس الزيادة في حجم الاقتصاد وقدرته على انتاج الثروة (Todaro & Smith, 2020) ويعد الناتج

المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تقيس حجم النشاط الاقتصادي الكلي، ويستخدم لتقييم الأداء الاقتصادي لأي دولة (IMF, 2022).

العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

يمكن للتجارة الخارجية أن تساهم في النمو الاقتصادي عند تخفيف قيود سياسات الصرف الأجنبي، مما يتيح فرصاً استثمارية، وعندما تكون البيئة التجارية مواتية، فإنها تجذب الشركات متعددة الجنسيات التي ستستثمر وتساهم في النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل والتجارة، وتؤكد الأدبيات الاقتصادية على وجود علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، إذ يمكن للصادرات أن تحفز النمو من خلال زيادة تدفق النقد الأجنبي، وتوسيع الأسواق، ونقل التكنولوجيا (Sachs & Warner, 1995)، أما بالنسبة للواردات فمع أنها تدعم الإنتاج إلا أن لها تأثير سلبي من حيث زيادة الاعتماد على الخارج (Grossman & Helpman, 1991).

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ليبيا

يتسم الاقتصاد الليبي بالاعتماد المفرط على صادرات النفط الخام، والتي تمثل أكثر من 90% من عائدات التصدير، مقابل استيراد معظم السلع الاستهلاكية والرأسمالية من الخارج (World Bank, 2023). ويجعل هذا الاعتماد الأحادي ليبيا عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط (IMF, 2022)، ويوضح الجدول رقم (1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2023.

الجدول 1. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2023.

السنوات	نمو الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات % الناتج المحلي الاجمالي	الواردات نسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2000	4	71.4	13.72
2001	8.51	73.7	16.63
2002	8.63	73.2	34.09
2003	15.89	72.6	33.30
2004	18.57	71.8	32.37
2005	25.30	67.5	27.14
2006	17.88	67.2	25.90
2007	17.46	64.6	29.30
2008	11.81	63.4	29.13
2009	19.25	69.7	44.38
2010	20	69.2	31.81
2011	16.92	69.6	24.86
2012	12.39	68.4	31.36
2013	9.27	67.9	46.45
2014	7.14	66.3	44.29
2015	60	41.7	34.68
2016	30.21	37.3	26.53
2017	26.27	43.5	20.35
2018	18.20	44.6	24.17
2019	24	49.2	34.62
2020	9.68	50.1	21.47
2021	19.12	41.8	52.35

43.58	44.9	15.45	2022
41.30	45.7	10.24	2023

من تجميع الباحث بناء على (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، النشرات الإحصائية لمصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا)، من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، بالإضافة إلى أنه من عام 2000 إلى عام 2008 كان هناك نمو مستمر نتيجة لارتفاع أسعار النفط وفي 2009 حدث انكماش بسبب الازمة المالية العالمية تم تعافي الاقتصاد بين 2010 و 2012، وكانت النسبة المنخفضة بعد 2014 بسبب الازمات السياسية وتذبذب الإنتاج النفطي، كما يوجد هناك انخفاض حاد في عام 2015 و 2016 بسبب توقف انتاج النفط والأوضاع الأمنية، تم جاء التعافي النسبي بدأً من 2017،أن هذا التذبذب في النمو يعكس عدم استقرار الاقتصاد الليبي.

المبحث الثالث: الجانب القياسي

يهدف هذا الفصل إلى اختبار الفرضيات التي تم صياغتها في إطار الدراسة، من خلال تقدير نموذج قياسي لقياس أثر الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2023، معتمدين على بيانات رسمية سنوية وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي.

نموذج الدراسة:

سبتم استخدام النموذج الاتي.

$$GDP = a + B1\ X + B2\ M + e$$

حيث:

GDP :الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية).

X :قيمة الصادرات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

M :قيمة الواردات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

e :الحد العشوائي.

نتائج اختبار الاستقرارية:

GDP-1

جدول2. قيمة Prob أصغر من 5% إذا السلسلة مستقرة عند المستوى.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.916750	0.0069
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/19/25 Time: 00:25
Sample (adjusted): 2001 2023

EXP -2

جدول3. قيمة Prob أكبر من 5% ادا السلسلة غير مستقرة عند المستوى

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.039026	0.7213
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXP01)
Method: Least Squares
Date: 07/19/25 Time: 00:26
Sample (adjusted): 2001 2023

لذلك نأخذ الفرق الأول:

جدول 4. بعد أحد الفرق الاول نجد أن قيمة Prob أصغر من 5% ادا السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.059669	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXP01,2)
Method: Least Squares
Date: 07/19/25 Time: 00:28
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

IMP -3

جدول 5. قيمة Prob اصغر من 5% إذا السلسلة مستقرة عند المستوى.

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.479365	0.0183
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 07/19/25 Time: 00:30
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

تقدير النموذج

$$GDP = a + B1\ X + B2\ M + e$$

جدول 6. يوضح تقدير النموذج.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/18/25 Time: 23:13
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP01	-0.438298	0.168457	-2.601842	0.0166
IMP	-0.043604	0.218631	-0.199440	0.8438
C	45.35761	13.28000	3.415482	0.0026

R-squared	0.245032	Mean dependent var	17.75792
Adjusted R-squared	0.173130	S.D. dependent var	11.14374
S.E. of regression	10.13327	Akaike info criterion	7.585994
Sum squared resid	2156.346	Schwarz criterion	7.733250
Log likelihood	-88.03192	Hannan-Quinn criter.	7.625061
F-statistic	3.407867	Durbin-Watson stat	1.648800
Prob(F-statistic)	0.052270		

GDP= 45.35 - 0.44E - 0.043M

-2.610 -0.199

R2= 0.42 F=3.4 DW=1.64

من خلال النتائج السابقة تشير عملية التقدير إلى أن للصادرات اتر سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط وتقلب الإنتاج، كما أن معظم إيرادات الصادرات تستخدم في تمويل الواردات بدلاً من استثمارها في مشروعات إنتاجية، أما بالنسبة للواردات فإنه تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي حيت أن زيادة الواردات بنسبة 1% ستؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 44% ، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن 42% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تم تفسيرها، كما أن قيمة F (3.4) تدل على معنوية المعادلة ككل عند مستوي معنوية 1% ، كما أن قيمة D.W تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي مم يدعم صحة نتائج التقدير.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2023 النتائج كما يلي:

1- أثر الواردات على النمو الاقتصادي:

أظهرت النتائج القياسية أن معامل الواردات كان سالبًا ومعنويًا من الناحية الإحصائية، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم الواردات والنمو الاقتصادي في ليبيا، ويُعزى هذا الأثر السلبي إلى أن الجزء الأكبر من الواردات الليبية يتكوّن من السلع الاستهلاكية، وليس السلع الرأسمالية التي يمكن أن تُسهم في زيادة القدرة الإنتاجية أو دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، هذا النوع من الواردات يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، كما يُسهم في إضعاف الصناعة المحلية نتيجة ارتفاع التبعية للخارج وعدم تطوير قاعدة إنتاجية داخلية.

2- أثر الصادرات على النمو الاقتصادي:

على الرغم من أن ليبيا تعتمد بشكل كبير على الصادرات، خاصة صادرات النفط الخام، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، لكنها كانت متذبذبة في تأثيرها. يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى عدم استقرار الإنتاج النفطي داخليًا نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية. كما أن الإيرادات المتحصلة من الصادرات لم تُستثمر بالشكل الأمثل في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل، بل استُخدمت في تمويل الواردات، مما أضعف الأثر الإيجابي المتوقع من الصادرات على النمو.

3-التأثير المجمع للتجارة الخارجية على النمو:

تشير نتائج المعادلة التقديرية إلى أن الصادرات والواردات معًا تفسران نسبة معتبرة من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ($R^2 = 0.42$)، وهو ما يعكس أهمية التجارة الخارجية كعامل مؤثر في الأداء الاقتصادي، لكن فعالية هذا التأثير مرهونة بطبيعة وهيكل مكونات التجارة.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بعدد من السياسات والإجراءات التي من شأنها تحسين أداء التجارة الخارجية الليبية وتعزيز مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وذلك على النحو التالي:

1- تنويع مصادر التصدير وتوسيع القاعدة الإنتاجية:
ينبغي أن تسعى الدولة الليبية إلى الخروج من دائرة الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للصادرات، من خلال دعم وتطوير قطاعات اقتصادية أخرى كـالزراعة والصناعة والخدمات والسياحة، يتطلب هذا الأمر وضع سياسات تحفيزية لتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على التوجه نحو الإنتاج المحلي الموجَّه للتصدير، مما يعزز من متانة الاقتصاد المحلي ويقلل من هشاشته أمام تقلبات أسعار النفط.
2-إصلاح هيكل الواردات وتحقيق التوازن التجاري:
توصي الدراسة بمراجعة السياسات التجارية المعمول بها حاليًا، والحد من استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية التي تستنزف الموارد من العملات الأجنبية دون أن تسهم في دعم الإنتاج المحلي أو خلق فرص العمل، كما يُقترح وضع نظام جمركي يُشجع استيراد المواد الأولية والآلات الرأسمالية اللازمة للتصنيع والإنتاج المحلي، بالتوازي مع فرض ضرائب ورسوم على السلع ذات الطابع الاستهلاكي.
3-استثمار عائدات التصدير في مشروعات منتجة:
يجب أن تُوجّه الدولة جزءًا معتبرًا من عائدات الصادرات (وخاصة النفطية) نحو تمويل مشاريع إنتاجية استراتيجية في مجالات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والتعليم، والبحث العلمي، والتنمية الصناعية، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومتوازنة. هذا من شأنه أن يعزز من معدلات النمو على المديين المتوسط والبعيد.
4-تهيئة مناخ استثماري ملائم:
لا بد من تحسين بيئة الاستثمار من خلال توفير الأمن والاستقرار السياسي، وتحديث التشريعات الاقتصادية، وتحسين الخدمات الأساسية، وتقليص البيروقراطية، مما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية، وبالتالي خلق فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الليبي.
5-بناء قاعدة بيانات اقتصادية شاملة ودقيقة:
تحتاج ليبيا إلى تطوير نظم المعلومات والإحصاء لدعم اتخاذ القرار الاقتصادي المبني على بيانات واقعية ومحدثة، الأمر الذي يسهل تقييم أثر السياسات التجارية وقياس أدائها على النمو الاقتصادي بشكل مستمر ودقيق.

المراجع:

1. Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2018). International Economics: Theory and Policy (11th ed.). Pearson.
2. World Bank. (2023). World Development Indicators: Libya. https://databank.worldbank.org /
3. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic Development (13th ed.). Pearson.
4. IMF. (2022). Libya Economic Outlook 2022. International Monetary Fund. https://www.imf.org /
5. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. NBER Working Paper No. 5398. https://doi.org/10.3386/w5398
6. Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Innovation and Growth in the Global Economy. MIT Press.